على هامش الصراحة

نداء إلى السيد أمين بغداد

■ إحسان شمران الياسري

لم يتيسر لأمة من أمم الارض هذا الفخر الكبير بإرثها الذي امتد لآلاف السنين، مثلما هو إرث العراقيين.. وحتى الارث العظيم للمصريين لم ينازع ارثنا، بل سارا معا لابتداء الحضارة الانسانية وقيادتها بحكمة. واذا كانت المدن قد أنشئت بالصدفة او بداعي الضرورات او كمواقع حربية متميزة، فإن مدينة بغداد أنشئت بعد تحليل علمي وسياسي وجغرافي، استند جانب منه الى الخصائص البيئية والجمالية للمكان.. وقصة اللحم معروفة، حيث عُلّق في عدة أماكن لاستجلاء الموقع الاكثر صحية..

ومع ان بغداد أُنشئت قبل اكثر من ألف سنة (لست متأكداً من التأريخ)، فإن آخر سبعين سنة شهدت طفرة توسعية غير مسبوقة لهذه المدينة العظيمة. ويقال ان الواقف في موقع ساحة النسور الحالي كان يستطيع ان يرى المستشفى الذي أقيمت على أنقاضه مدينة الطب الحالية.. ومن كان يقف في منطقة (تل محمد) كان يستطيع ان يرى (برتقال) بعقوبة دون عوائق.. فتخيلوا اين برتقال بعقوبة الذي دهمته بيوت بغداد، وأغوت اصحاب بساتين البرتقال على قطعه وتوزيع اراضيه على الراغبين ببناء المساكن..

وكل هذه التقدمة لنقول ان بغداد اصبحت كبيرة للدرجة التي لم نعد نميز بين بغداد المدينة وبغداد المحافظة، لان المدينة تمددت فابتلعت المحافظة، واصبحنا نمشي الى أقضية المحافظة بين البيوت.

وفي محاولات أمانة بغداد لخدمة المدينة، خضعت عمليات الاعمار والصيانة الى عدوى الاداء الواطئ، وصار تبليط الشارع يستدعي عمليات ترقيع بعد شهرين او ثلاثة.. وصارت عمليات الترقيع التي يُفترض ان تستغرق بضع ساعات، تأخذ من الوقت اسابيع، فتتسخ الاماكن التي يتم اعدادها للتعمير وتمتلئ بالاتربة والمياة الآسنة.. وعندما تُضاف اليها مواد التبليط الجديدة، تنفصل بعد ايام..

وهكذا.. دورة من التراجع في الاداء التي لا تقصدها الامانة ولا يقصدها السيد الأمين.. وكمثال على القلق من هذه الامور، أعرضُ لسيادة الامين قلق بعض اهالي منطقة حي المعلمين في بغداد الجديدة الذين يلتمسون من السيد الامين عدم رفع الارصفة الموجودة حاليا.. لأن هذه الارصفة (ممتازة جدا) بمقاييس اداء تشكيلات الامانة الحالي.. وان المباشرة برفعها بهدف استبدالها (إن صحت التوقعات)، ستؤدي الى خراب كبير في المنطقة، يزيد على الخراب الحالي الموجود منذ ست سنوات في مناطق شوارع ٥٢ و٦٢ او ٤٢ في الكرادة او حي النضال.. حيث يتساءل الناس في تلك المنطقة عن معنى بقائها على هذه الحالة..

عليه فان اهالي المنطقة، عندما وجدوا سيارات المقاول تنقل كميات كبيرة من مواد العمل، يلتمسون السيد الامين ان يأمر بإيقاف أية نية لرفع الارصفة عن حي المعلمين، ويوقف عمليات حفر الشوارع بداعي الترقيع.. لان تشكيلات أمانته لن تستطيع (في المرحلة الحالية) إنجاز مثيل للارصفة الموجودة منذ نحو عشرين سنة.

وإذا أقنعه مستشاروه بغير هذا، وكتبوا رداً على الجريدة، فإن أحداً منهم لا يحب الامين ولا يريد له النجاح.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تونس تعلّمنا

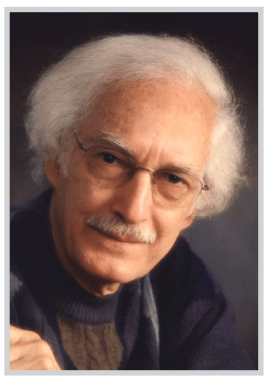

محمد سعيد الصكار

إذا جاءت الحكومة بعد هذا الانتظار الممل تجرر نفايات تسعة شهور من الوعود الفارغة، متعبة متهالكة، لا تقوى على جر النفس من كثرة الكلام الفارغ والمنازعات التي أخزتنا، ومزقت أحلامنا، وما زالت تجثم على صدورنا مثلما تجثم النفايات على وجه بغداد الجميلة.

إذا جاءت هذه الحكومة التي وعد الله بها عباده الصالحين (وأظننا لسنا منهم، فلسنا على أي مرتبة من الصلاح) !

لكن لنقل إنها جاءت، فماذا عليها أن تفعل، وما الذي تريدنا أن نفعل؟

أما ما تفعله فلا يشير إلاّ إلى القليل من الخير، ولا يبعث على الثقة ولا يبشر بأي أمل. لأن (رجل الدجاجة ما زالت مشدودة، لا يقوى أي من زعمائنا على حلّها). ومع ذلك، فهم مثلما قال الشاعر إبراهيم طوقان، مؤلف نشيدنا الوطني (موطني .. موطني):

هم أهل بجدتها وإن أنكرتهم
وهمو، وأنفك راغم زعماؤها

هل يقرأون ما يكتب الكتاب؟

طبعا، لا !

نحن ندري بذلك.

ولكن هل يقرأون ما كتب التاريخ؟

ربما؛ صفحتين قبل النوم كل أسبوع !

ولكن التاريخ يدق الأبواب في تونس:

بكل يد مضرجة تدق
وللحرية الحمراء باب

فهل سمع الزعماء العراقيون ما قال احمد شوقي، وما اجترح أهلنا التونسيون، وما آل إليه مصير حاكمهم الظالم؟!

على زعمائنا أن ينتبهوا، فالمماطلة والتهاون، والاستخفاف بمطالب الناس، والجدال الذي لا ينتهي، ينبغي أن ينتهي. والوقت المفتوح لا بد من أن ينتهي أيضا.

ينبغي أن يقول ذوو الحكمة والحنكة والتجارب ما يعرفونه من حقائق تاريخية وآنية في ما يمر به الوطن، ووجوه التعامل مع غضب الناس وصمتهم المتخثر.

هل تريدون أن يخرج الناس في تظاهرة صماء، بلا ألسن ولا شعارات، ليقولوا لكم: « لم يعد لدينا ما نقول، فقد جفت الحناجر، وضاقت الصدور، وظل ما وراء الصمت، وهو؛ غضب يعصف بكل شيء«.

على ذوي الرأي والحكمة والتجارب من زعمائنا أن يقرأوا ما أثارته تونس، وما حوله من إشارات ذات دلالة إلى العراق، وما يشبهه من حال تونس قبل نهضتها، بقصد التحريض والإثارة ومحاولة عقد القرائن الموهمة، بغية الوصول إلى استنتاجاتهم المسمومة؛ وأن لا يعيد علينا دريد بن الصمة قوله:

فلم تستبينوا النصح إلا ضحى الغد
أمرتكمو أمري بمنعرج اللوى
ولكننا لا نتبع قوله الآتي:
غويت وإن ترشد غزية أرشد
وما أنا إلاّ من غزية إن غوت
فلسنا من دعاة العشائريات والمناطقيات والمحسوبيات، وما جاءت به المحاصصة الخبيثة من علاقات لا تقودنا إلى شاطئ السلامة.

إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك! (القصص ٢٨).

فعلى أي جانبيك تميل؟

وسوى الروم خلف ظهرك روم

mohammed_saggar@yahoo.fr

"فذكّر إن نفعت الذكرى"

المجالس التشريعية في العهد الملكي

نظام الدوائر الانتخابية - الاستبدال - مجلس الأعيان

باسم عبد الحميد حمّودي

مضى العهد الملكي في العراق وانتهى منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ولاشك في ان موجة من إعادة قراءة التاريخ تستمر لتعيد قراءة الوقائع والاحداث لتستجلي العبرة وتؤشر صور الفشل والنجاح لغرض الافادة واطلاع الاجيال الشابة على ما كان يحدث بين ١٩٢١ – ١٩٥٨ من احداث وما نفذ من قوانين وانظمة غادرناها –بحكم الحكام وسنن التطور – الى الاحسن أو الأسوأ ومنها قوانين ونظم انتخابات مجلس الامة .

كان مجلس الامة يتكون من مجلسي الاعيان والنواب ، وكان مجلس الاعيان مشابهاً في تشكيلته مجلس اللوردات البريطاني إلاّ في مسألة أساسية هي عدم استمرارية (العين) في عضويته طوال حياته .

يقول الدكتور مجيد خدّوري في كتابه : (القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته) ص ٢٢ ما نصه: (أما مجلس الاعيان الذي كان يؤلف المجلس الثاني للبرلمان العراقي الذي عرف منذ عهد الملك فيصل بمجلس الامة فقد تقرر ان لا يتجاوز عدد أعضائه ربع عدد اعضاء مجلس النواب) وتكون مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات اي ضعف سنوات مجلس النواب ويشترط ان يكون عمر العين اربعين عاما فأكثر، ومن الذين قدموا خدمات جلية للوطن ولا تقر القوانين إلا بموافقة مجلسي النواب والاعيان ولكن مجلس الاعيان لا يحق له اقتراح القوانين مثلما هو الحال في مجلس النواب .

بعد مضي مدة السنوات الثماني تسقط عضوية نصف الاعيان بطريقة القرعة ومن حق الملك إعادة قسم منهم واستبدال الآخرين.

مجلس النوّاب والدوائر الانتخابية

في٢٢ تشرين الاول عام ١٩٢٤ صدر قانون انتخاب مجلس النواب واعتبر اللواء (المحافظة) دائرة انتخابية واحدة وجعل الانتخاب على درجتين، الاولى يتم فيها انتخاب المنتخبين الثانويين حيث يجتمع هؤلاء لينتخبوا النواب بالاكثرية في كل دائرة، وقد استمر الانتخاب على درجتين رغم احتجاجات القوى الشعبية حتى جرى تعديله بمرسوم الانتخاب المباشر الذي صدر في١٦كانون الاول ١٩٥٢، لكن نظام الدوائر عدل وأصبح نظام المناطق هو السائد إذ قسم لواء بغداد الى عدد من المناطق الانتخابية ومن يرشح عن منطقة ويفوز يحسب عليها ولكنه يمثل العراق بأكمله في مجلس النواب ، فإذا حدث وأصبح وزيرا خلال دورة المجلس فإنه يستمر في عضوية مجلس النواب ، إذ أشار الباب الثالث من الدستور العراقي الاول (القانون الأساسي) الى عدم جواز إن يظل الوزير خارج عضوية مجلس الامة (عينا أو نائبا) أكثر من ستة اشهر وإلا فإن عليه الاستقالة من الوزارة ، ولست أدري لماذا أجبر الدستور العراقي الحالي الوزير علي ترك عضوية مجلس النواب وكل دول العالم – إلا الأقل – تجيز الجمع بين العضويتين.

مسألة الاستبدال

أجاز العرف السياسي لرئيس الكتلة الانتخابية اليوم ان يرشح البديل عن النائب الذي استوزر وكان خروج العضو من مجلس النواب يتم بسبب الوفاة او المرض او الاستقالة المسببة – باشتراط موافقة المجلس عليها – او بسبب تعيينه بمنصب دبلوماسي او اداري خارج العراق ، فإذا شغلت عضوية المجلس في منطقة من المناطق جرت انتخابات تكميلية عادية في نفس المنطقة يرشح المرشحون ويفوز من يفوز ، ولا تجري عملية استبدال او صعود صاحب الاصوات التالية .

ومن نافلة القول ان انتخابات الجالس النيابية في العهد الملكي لم تكن بتلك الصورة الوردية إجرائيا ، وكانت تدخلات البلاط الملكي والباشا السعيد –عندما اشتد عوده بعد وفاة فيصل الاول – وسواهما بل ان تصرفات متصرفي الالوية (المحافظين) كانت ظاهرة لدعم هذا المرشح او ذاك ، ورغم كل ذلك فلم يتبع نظام الاستبدال الذي جوز لرئيس القائمة ما لا يملكه قانوناً.

من جهة ثانية فان نظام الدوائر الانتخابية المستقلة لا يسمح باستبدال نائب من منطقة بآخر من منطقة اخرى ، ذلك أن اجراء الانتخابات التكميلية لنفس المنطقة التي شغرت فيها العضوية يمنع اي تغيير من خارج صناديق الانتخاب.

التغيير في مصر.. ودروس انتفاضة الشعب التونسي

حسين عبد الرازق

لم تتوقف الاتصالات التليفونية مساء الجمعة الماضي من الأصدقاء والزملاء الصحفيين، عقب الإعلان عن هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، البعض مهنئا ومعبرا عن فرحته وإعجابه بالشعب التونسي الذي انتفض ونزل إلى الشوارع وواصل الاحتجاج لمدة ٢٦ يوما من ١٧ ديسمبر / كانون الأول وحتى الجمعة ١١ يناير / كانون الثاني حتى أجبر الطاغية وعائلته على الهرب، وتكررت في هذه الاتصالات كلمة عقبالنا، والبعض الآخر متسائلا، هل يمكن أن يتكرر ما حدث في تونس عندنا في مصر؟ هل يمكن أن تصيبنا هذه العدوى فينتفض الشعب المصري بعد طول ثبات ويفرض إرادته على حكامه؟

وفي اليوم التالي كانت الصحف ووكالات الأنباء تطرح نفس التساؤل تقريبا فأذاعت وكالة رويتر تحليلاً كتبه توم بفيفر قال فيه إن هناك تساؤلات في العالم العربي عما إذا كان المشهد التونسي سيتكرر في المنطقة، وأن قلة تعتقد أن تونس ستكون جدانسك العرب لتبشر بسقوط أحجار الدومينو، مثل الذي حدث في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، وذلك في إشارة إلى مدينة جدانسك البولندية التي انطلقت منها شرارة حركة التضامن التي قادها القائد العمالي ليخ فالنسا ولعبت دورا رئيسيا في إسقاط الأحزاب الشيوعية الحاكمة في دول أوروبا الشرقية.

ونقلت الجزيرة نت في عرضها لصدى ما حدث في تونس تحليلا يقول »لقي ما حدث في تونس آذانا صاغية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يشكل الشباب دون سن ٢٥ عاما ثلثي السكان، وقدمت حكومات تلك الدول تنازلات بشأن الوظائف وخفض أسعار الغذاء ومن خلال تشابه بعض المعطيات يمكن لأي شخص توقع سيناريو اندلاع ثورة شعبية في مصر التي تستورد نصف طعام سكانها البالغ عددهم ٨٠ مليونا وتصل نسبة التضخم فيها أكثر من ١٠٪

وقال عبدالجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير إن ما حدث في تونس ملهم للشعب المصري حكومة ومعارضة، نخبة وجمهورا، ومؤسسات أمنية ووطنية

ودعا عبد الله الأشعل مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق الحركة الوطنية المصرية إلى التقدم بمذكرة عاجلة بمطالب الشعب المصري إلى الرئيس حسني مبارك، وأن تلجأ حال عدم الاستجابة إلى مطالبها إلى النزول إلى الشارع دون خوف ولتكن الجماعة الوطنية أول من يقدم شهداء لتحرير الوطن، تونس تحررت بنحو ٧٠ شهيدا، ومصر تحتاج الآن إلى تحرر ثان من احتلال وطني جاثم على صدر الشعب منذ ٣٠ عاما، حتى لو دفعنا مئات الشهداء، لأن مصر ستكسب نفسها في النهاية.

وبداية فثورات وانتفاضات الشعوب لا تنتقل من بلد لآخر بالعدوي فكل شعب له ظروفه وأوضاعه، وهو وحده الذي يقرر نتيجة لتفاعل أوضاع محددة اللحظة التي ينتفض أو يثور فيها، وانتفاضة الشعب المصري في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وسقوط ٧٩ شهيدا و٢١٤ جريحا طبقا لبيانات الحكومة واعتقال ٤٥٠ مصريا من الجنسين في سجون القلعة وطرة والاستئناف وأبوزعبل والقناطر، لم يكن بتأثير خارجي ولم تنتقل عدوي الانتفاضة في مصر إلي غيرها من البلاد العربية.

ورغم أوجه شبه عديدة بين الأوضاع في تونس ومصر، من حيث وجود نظام حكم استبدادي يستند في استمراره إلى أجهزة القمع، وإلى شكل ديمقراطي بلا مضمون، فهناك دستور وبرلمان وأحزاب وانتخابات دورية ومجتمع مدني ونقابات، ولكن جوهر الحكم يقوم على حاكم فرد وهيمنة الأجهزة الأمنية علي الحكم ونظام حزبي يوصف بأنه نظام حزب واحد في قالب تعددي، باختصار كلا البلدين يقدمان نموذجين للدولة البوليسية غير الديمقراطية ورغم هذا التشابه فهناك فروق مهمة بين الأوضاع في البلدين تؤكد أن تكرار ما حدث في تونس في مصر أمر غير وارد بالصورة التي يحلم بها أو يتوقعها البعض .

لقد استفاد الحكم القائم في مصر من دروس انتفاضة ١٨ و١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧، أدرك الحكم أن أحد الأخطاء الرئيسية التي ارتكبها كان قرار رفع أسعار جميع السلع والخدمات الأساسية دفعة واحدة، والإعلان عنها في الجلسة المسائية لمجلس الشعب مساء ١٧ يناير ١٩٧٧ وبدأ التنفيذ فورا صباح يوم ٨١ يناير ليتحمل المواطنون عبئا جديدا يقدر بـ ٥٠٠ مليون جنيه تدفع مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ويتم عن طريقها سحب حوالي ١١٠٠ مليون جنيه من الأفراد والأسواق أي نحو ٢٠٪ من قيمة الدخل القومي المتوقع عن نفس العام، ومنذ ذلك الحين لجأت الدولة للتدرج في القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تمس حياة الناس ومستوى عيشتهم، بحيث يتم تجنب الصدمة ورد الفعل المباشر والعنيف، ويتعايش الناس مع هذه القرارات التي تصدر بطريقة خطوة خطوة

كان الدرس الثاني:إن ترك الحرية للأحزاب للاتصال بالجماهير وتنظيمها والتحرك معها خطأ لابد من تجنبه، فالأحزاب التي ولدت رسميا في مارس/ آذار ١٩٧٦ خاضت انتخابات مجلس الشعب بعد عدة أشهر، تحركت خلالها في الشارع بحرية واسعة نسبيا وطرحت برامجها ووجهت سهاما نافذة لسياسات الحكم والفساد، وخلقت بحركتها وعيا سياسيا في الشارع خاصة بين العمال والطبقات الشعبية وفي الجامعات، ولم يكن مصادفة انطلاق التظاهرات يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ من القلعة الصناعية في حلوان والترسانة البحرية في الإسكندرية والجامعات، وفي قيادتها كوادر حزب التجمع والمنظمات الشيوعية خاصة الحزب الشيوعي المصري وحزب العمال الشيوعي، والشباب الناصري والماركسي في الجامعات، ولجأت الدولة منذ ذلك الحين لفرض حصار قانوني وأمني على الأحزاب السياسية وتحديد إقامتها في المقر والصحيفة، بدءا بصدور القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والذي جعل عقوبة التظاهر الأشغال الشاقة المؤبدة، ثم القانون الخاص بنظام الأحزاب السياسية ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في ٧ يوليو، فقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ٣٣ لسنة ١٩٧٨، فقانون حماية القيم من العيب ٩٥ لسنة ١٩٨٠ إلخ.

كان الدرس الثالث هو ضرورة حصار وتصفية الحركة العمالية التي اتجهت للاستقلال عن السلطة رغم هيمنة الأخيرة على الاتحاد العام لعمال مصر، ونجاح اليسار في قيادة الحركة العمالية في التجمعات الصناعية الكبرى في حلوان وكفر الدوار والمحلة والإسكندرية، ولعب الأمن والإدارة دورا أساسيا في ذلك، وكذلك قرار بيع وتصفية القطاع العام وبالتالي تفتيت التكتلات العمالية الكبيرة

الفرق الثاني المهم بين مصر وتونس يتعلق بالإعلام فزين الدين بن علي صادر أي إمكانية لوجود إعلام تونسي يتمتع بقدر من الحرية يساعد على التخفيف من احتقان المجتمع، بينما لجأ النظام المصري تدريجيا لفتح منافذ إعلامية لتنفيث قدر من الاحتقان والغضب، بدأ بالصحافة الحزبية عام ١٩٧٨ الأحرار فالأهالي فالشعب فالوفد فالعربي، ثم ظهور الصحافة الخاصة الجادة مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة الدستور، المصري اليوم، نهضة مصر، والشروق ، فالقنوات الفضائية الخاصة المصرية وبرامجها الحوارية، ومع ظهور الصحافة الحزبية وما شكلته من تحد ومنافسة للصحف القومية الحكومية تم السماح للأخيرة بقدر أكبر من الحرية وممارسة النقد، وتكرر الأمر مع ظهور القنوات الفضائية ومساحة الحرية والنقد التي تمتعت بها برامج مثل بلدنا بالمصري الذي تقدمه ريم ماجد ألمع نجوم التوك شو وأكثرهم جرأة ومصداقية والعاشرة مساء الذي تقدمه مني الشاذلي وتسعين دقيقة الذي يقدمه معتز الدمرداش وريهام السهلي، فقد أثرت بدورها في توسيع مساحة الحرية لبرامج التوك شو في التليفزيون المصري، خاصة برنامج قلب مصر الذي تقدمه لميس الحديدي وبرنامج البيت بيتك

الفرق الثالث بين مصر وتونس يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فتونس منذ الاستقلال وخاصة بعد انقلاب بن علي عام ١٩٨٧ حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا غير مسبوق في العالم العربي، سواء في متوسط الدخل وارتفاع مستوى المعيشة وبروز طبقة وسطى عريضة ومتسعة، وارتفاع مستوى الوعي نتيجة للتعليم وتراجع الأمية بصورة شبه كاملة، وتوفير الحماية والتأمين الصحي لكل المواطنين، وبالتالي التطلع للحصول على الحقوق والحريات السياسية والمشاركة في الحكم، فعلى عكس ما يعتقد البعض فارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والاطمئنان على لقمة العيش وتوفر الخدمات، عامل دافع للاهتمام بالشأن العام والبحث عن الحقوق السياسية والحريات العامة والخاصة، بينما تؤدي الأزمة الاقتصادية واضطرار المواطنين للاستغراق في البحث عن لقمة العيش والقيام بعمل إضافي بعد ساعات العمل الأصلية لزيادة الدخل، وارتفاع نسبة الأمية وبالتالي انخفاض الوعي، للاستغراق في الذات والتقوقع على النفس وعدم الاهتمام بالشأن العام، وممارسة السياسة، وهو حالنا في مصر.

ورغم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في تونس فارتفاع نسب البطالة خاصة بين حاملي الشهادات الجامعية وانتشار الفساد وكلاهما أمراض تعانيها مصر ربما أكثر من تونس، كانا من الأسباب المباشرة لانتفاضة الشعب التونسي

وهذه الحقائق التي تبرز اختلاف الأوضاع بين تونس ومصر، لا تؤدي للقول باستحالة التغيير في مصر بقوة الجماهير، ولكنها توضح أن التغيير الضروري والحتمي في مصر لن يكون صورة كربونية من التغيير في تونس، فكل شعب له تاريخه وخبرته وقدرته على إبداع الأشكال التي يحقق بها أهدافه ومصالحه، وسيبدع الشعب المصري طريقة للتغيير الذي أصبح ضرورة حياة بالنسبة له.

وإذا ظلت الأحزاب المصرية الديمقراطية الداعية للتغيير، عاجزة عن كسر الحصار المفروض عليها، والنزول إلى الجماهير المطالبة بالتغيير حيث هي، وتنظيمها والتحرك معها، فسيتحرك الناس بعيدا عنها وسيخلق الشارع زعاماته، وساعتها لا يلوم قادة هذه الأحزاب إلا أنفسهم.

ابن آني وفلسفته

فريدة النقاش

رغم أن المؤلف أحمد فواد درويش يقدم نصه ابن آني الذي أنتجه ضمن إبداعات التفرغ بالمجلس الأعلى للثقافة باعتباره رواية، إلا أننا نجد أنفسنا أمام نص يجمع بين المسرحية والسيناريو السينمائي مع وشائج ضعيفة تربطها بفن الرواية وهو ما يجعلنا نتعامل مع نص طموح، ينبع طموحه من محاولة التجديد في الشكل من جهة، ورؤيته لتناقضات الحضارة المصرية القديمة من جهة أخرى، وتطلعه لمعالجة قضايا الحاضر حول تجديد الخطاب الديني في قالب صراعي مستمد من وقائع جرت في مصر القديمة وعبر شخصيات من عالمها من جهة ثالثة.

عاش الكاتب المصري القديم آني عام ١٣٥٠ قبل الميلاد حيث كانت مهنة الكتابة هي أرقى المهن المدنية، وكانت الكهانة هي أرقى المهن الدينية، وكان آني الذي يقص الكاتب حكايته مع ابنه أحد كتاب الملك، وكاتب القرابين المقدسة لكل الآلهة ولسادة طيبة، ومدير صوامع غلال سادة أبيدوس لما كان يتصف به من أمانة.

إن الشائع عنها هو كتاب الموتي وهي وبردية آني هي الخروج إلى النهار كما يخبرنا الكاتب الذي يقول تسمية غير دقيقة ذلك أن المصريين القدماء هم الذين ابتدعوا مفهوم العالم الآخر ولعل الذين قرأوا كتاب المفكر الدكتور سيد القمني أوزوريس وعقيدة التوحيد في مصر القديمة أن يعرفوا الكثير عن هذه الحقيقة وغيرها عن نشوء وتطور الأديان ودور المصريين التأسيسي في هذه المسيرة الطويلة المعقدة، وإضافاتهم المبدعة لها

ولآني كاتب الملك ابن وحيد متمرد علي التقاليد البالية يعتز بحريته ويتطلع إلى مستقبل تكون هذه الحرية هي مفتاحه ومحركه الأول، وكان خونسو شأنه شأن كل المجددين العظام في تاريخ البشرية مهموما بقضية العدل نافرا من طبقة الكهنة الذين يحرسون ديانة آمون رع منذ آلاف السنين حماية لوجودهم وثرواتهم المتضخمة.

كان خونسو أيضاً مناصرا لتعدد الآلهة لأن تعدد الفكر يفتح الباب للأسئلة وروح النقد والتجديد، ويشجع علي مقاومة الجمود والتخلف ، وإن كان قد فات المؤلف، وعينه وقلبه على الحاضر أن هذه القضية حول الفكر النقدي تختلف في مجتمع إقطاعي هو المجتمع المصري القديم، عنها في مجتمع رأسمالي معاصر يختلف بنيوياً عن المجتمع القديم، خاصة وأن شخصية هذا الفتى المتمرد هي بمجملها من صنع المؤلف المعاصر وليس لها أساس تاريخي كما يخبرنا، كما أنها الشخصية المحورية في النص والتي يعرضها المؤلف بعد موتها المفاجئ إلى رحلة طويلة في البر الغربي بعد التحنيط لتمارس طقوس البعث وتذهب إلى جنة الحياة الآخرة

وهنا أتوقف أمام لحظة في العمل تطيح بمكونات الأسطورة وإن بهدوء ونعومة، إذ يكذب خونسو على الآلهة التي تنصب له ميزان الحسنات والسيئات دون أن تكتشف الآلهة كذبه رغم أن الإله تحوت يقول ليس هناك بشر يستطيع الكذب على الآلهة وتتحطم الأسطورة بهدوء.

وهنا نجد أنفسنا أمام نقطة الضعف الأساسية التي تقلل من أهمية النص ومغزاه، فالبطل يكذب علي الآلهة ليس في ما يعتقد، وليس في رؤيته لضرورة التجديد ورفض التكفير، وإنما في علاقاته بالنساء في خمس عشرة صفحة كاملة حيث يحكي خونسو تفاصيل ممارساته الجنسية وبعضها مقرف على حد تعبيره، وهي جميعها صفحات خارج السياق تفتقر إلي اللغة الأدبية لتصبح أقرب إلي كتابات الإثارة الجنسية الفجة، ويأتي عرضت نصح أبيه له ألا تغتر بمالك، ولا تعتمد على مال غيرك ولا تأكلن الخبز إذا كان هناك آخر يتألم ن عدمه دون أن تمد يدك إليه بالخبز.

ويوافقه الإله أوزير على أن زيادة ثروة الفرعون والنبلاء والكهنة من ناحية، وازدياد فقر أهالي مصر من ناحية أخري أمر يجب التصدي له.

ومن ثم يغفر له أوزير خطيئة الزنى ويدعوه إلى الجنة التي يذهب إليها مطمئنا رغم أنه كان أي خونسو بطبيعته شكاكا وناقدا وكان قد أنشأ صالونا للمعرفة في بيته يناقش فيه الحاضرون قضايا المعرفة والفلسفة، وهذا الصالون هو نفسه عمل موازٍ لتوجه تعليمي أساسي في النص يمكن أن يمد الأجيال الجديدة بمعرفة موثقة عن حضارة أجدادهم، وفي هذا السياق نفسه يفرد المؤلف صفحة خاصة من ستة سطور بعنوان الجوعى حيث يتزاحم الجوعي على مقبرة آني ويتخاطفون كمية الطعام المتروكة من عائلة آني كقرابين للآلهة في إشارة ذكية إلى أن المجتمع الطبقي في كل زمان ومكان يستبعد ويهمش المحرومين حتى من الطعام وينتج عنه الجوع والألم واليأس

رغم أن هناك مراجعة لغوية قام بها خالد الصاوي لهذا النص فإن به أخطاء لغوية كثيرة بسيطة ومتكررة، ومادام الكاتب قد اختار اللغة الفصحى فمن شروطها أن يحترم صحتها بأعلى قدر من الدقة، على أي حال نحن بصدد عمل يستحق القراءة.